

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠١٥

بربط موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون

للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة والقوانين المعدلة له ؛
وعلى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٧٩ فى شأن اتحاد الإذاعة والتلفزيون والمعدل بالقانون
رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٨٩ ؛
وبناءً على ما عرضه وزير المالية ؛

قرر

(المادة الأولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون للسنة المالية
٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ١١٥٥٨٦٨٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره أحد عشر ملياراً وخمسمائة
وثمانية وخمسون مليوناً وستمائة وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت التكاليف والمصروفات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٥٩٠٥٣٢٠٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره خمسة مليارات وتسعمائة وخمسة ملايين وثلاثمائة وعشرون ألف جنيه)
موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٢١٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- باقى التكاليف والمصروفات بمبلغ ٣٧٦٠٣٢٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ١٧٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره مليار وسبعمائة وخمسة وستون مليون جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدرت خسائر العام (عجز النشاط) للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٤١٤٠٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه
(فقط وقدره أربعة مليارات ومائة وأربعون مليوناً وثلاثمائة وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٥٦٥٣٣٦٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره خمسة مليارات وستمائة وثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وستون ألف جنية) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٥١٥٣٣٦٠٠٠٠ جنية .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ بمبلغ ٥٦٥٣٣٦٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره خمسة مليارات وستمائة وثلاثة وخمسون مليوناً وثلاثمائة وستون ألف جنية) موزعة كالاتى :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٥٤٥٣٣٦٠٠٠٠ جنية (منها مبلغ ١٧٢٠٠٤٠٠٠٠ جنية مساهمات من الخزانة العامة) .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية كلها قروض من بنك الاستثمار القومى .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رمضان سنة ١٤٣٦ هـ

(الموافق ٢ يولية سنة ٢٠١٥ م) .

عبد الفتاح السيسى

مشروع موازنة الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	بيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	بيان
١٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات : مجموعة (١) إيرادات النشاط مجموعة (٢) منح وإعانات مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى	٧٧٠٠٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠٠٠٠	التكاليف والمصروفات : مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار مجموعة (٢) الأجور مجموعة (٣) المصروفات مجموعة (٥) أعباء وخسائر
-	-		٢٠٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢١٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠	
٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٣٣٢٠٠٠٠٠٠	
١٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠		٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	
١٧٧٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٧٦٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات	٥٤١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٩٠٥٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة التكاليف والمصروفات
٣٦٣٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤١٤٠٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	خسائر العام (عجز النشاط)			
٥٤١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٩٠٥٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية	٥٤١٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٩٠٥٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الموازنة الجارية
٥٣١٣٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٤٥٣٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الإيرادات الرأسمالية : إيرادات رأسمالية متنوعة (منها مبلغ ١٧٢٠٠٠٤٠ ألف جنيه مساهمة من الخزانة العامة) قروض وتسهيلات ائتمانية (كلها قروض من بنك الاستثمار القومي)	٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية : استخدامات استثمارية تحويلات رأسمالية
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٤٧١٣٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥١٥٣٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٥٥١٣٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٦٥٣٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات الرأسمالية	٥٥١٣٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٦٥٣٣٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
١٠٩٢٦٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٥٨٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إجمالي الموازنة	١٠٩٢٦٧٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١١٥٥٨٦٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	إجمالي الموازنة

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون

التكاليف والمصروفات على مستوى المجموعة والبند

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	بند ١ - خامات ومدخلات إنتاج
٦٠٥٠٠٠٠	٦٠٥٠٠٠٠	بند ٢ - وقود وزيت
١٨٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	بند ٣ - قطع غيار ومهمات
٣٥٥٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠	بند ٥ - كهرباء ومياه
٢٤٥٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠	بند ٦ - أدوات كتابية
٧٧٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (١) ...
		مجموعة (٢) الأجر
١٨٢٦٨٠٠٠٠	١٩٠٢٠٠٠٠٠	بند ١ - أجر نقدية
٦٢٢٠٠٠٠٠	٦٦٤٠٠٠٠٠	بند ٢ - مزايا عينية
١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٥٤٩٠٠٠٠٠	بند ٣ - تأمينات اجتماعية
٢١٠٠٠٠٠٠٠	٢١٧٠٠٠٠٠٠	اعتماد إجمالي
٢٠٥٠٠٠٠٠٠٠	٢١٤٥٠٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٢) ...
		مجموعة (٣) المصروفات
٧٦٤٩٤٠٠٠٠٠	٧٦٩٥٠٠٠٠٠٠٠	بند ١ - خدمات مشتراه
٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بند ٢ - الإهلاك والاستهلاك
١٨٤٠٥٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٢٢١٨٢٠٠٠٠٠٠٠٠	بند ٣ - فوائد
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بند ٤ - إيجارات عقارات (أراضي ومباني) ..
٤٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	بند ٦ - ضرائب ورسوم
٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٠٣٣٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٣) ...

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

(تابع) التكاليف والمصروفات على مستوى المجموعة والبند

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		مجموعة (٥) أعباء وخسائر
٢٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	بند ١ - مخصصات (بخلاف الإهلاك)
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	بند ٤ - أعباء وخسائر متنوعة
٦٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	بند ٦ - مصروفات سنوات سابقة
٨٦٠٠٠٠٠٠	٨١٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٥)
٥٤١٣٠٠٠٠٠٠	٥٩٠٥٣٢٠٠٠٠٠	صافى التكاليف والمصروفات

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

الإيرادات

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		مجموعة (١) إيرادات النشاط
١.....	٧٥.....	بند ١ - إجمالي مبيعات إنتاج تام
١٤٥.....	١٤.....(*)	بند ٤ - خدمات مبيعة
٣.....	٧٥.....	بند ٧ - إيرادات النشاط الأخرى
١٥٨.....	١٥٥.....	جملة مجموعة (١)
		مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد
٤.....	٥٥.....	بند ٢ - إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة ...
٤.....	٥٥.....	جملة مجموعة (٣)
		مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى
٣٢.....	٧.....	بند ٤ - إيرادات وأرباح متنوعة
٩.....	٧.....	بند ٦ - إيرادات سنوات سابقة
٣٥.....	٢.....	بند ٨ - إيرادات وأرباح غير عادية
١٥٧.....	١٦.....	جملة مجموعة (٤)
١٧٧٧.....	١٧٦٥.....	جملة الإيرادات

(*) منه مبلغ ١١٠٠ مليون جنيه مقابل خدمات مؤداة للأجهزة الحكومية.

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

التكاليف والمصروفات على مستوى البند والنوع

مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		بند (١) خامات ومدخلات إنتاج
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	نوع ١ - خامات رئيسية
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	جملة بند (١) ...
		بند (٢) وقود وزيوت
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٢ - مواد بترولية
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	نوع ٣ - مواد تزييت وتشحيم
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٤ - غاز
٦٠٥٠٠٠٠	٦٠٥٠٠٠٠	جملة بند (٢) ...
		بند (٣) قطع غيار ومهمات
١٣٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	نوع ١ - قطع غيار ومواد للصيانة
٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٢ - مواد ومهمات متنوعة
١٨٠٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠٠	جملة بند (٣) ...
		بند (٥) كهرباء ومياه
٣٣٥٠٠٠٠	٣٣٥٠٠٠٠	نوع ١ - كهرباء
٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	نوع ٢ - مياه
٣٥٥٠٠٠٠	٣٥٥٠٠٠٠	جملة بند (٥) ...
		بند (٦) أدوات كتابية
١٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	نوع ١ - أدوات كتابية وكتب
٨٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٢ - كتب ومجلات ووثائق أخرى للمكتبات ...
١٢٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	نوع ٣ - كراسات ودفاتر
٧٥٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	نوع ٤ - مطبوعات أخرى
٢٤٥٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠	جملة بند (٦) ...
٧٧٠٠٠٠٠	٧٦٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (١) خامات ومواد ووقود وقطع غيار ...

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

(تابع) التكاليف والمصروفات على مستوى البند والنوع

مجموعة (٢) الأجور

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		بند (١) أجور نقدية
٢١٥.....	٢٢٥.....	نوع ١ - الوظائف الدائمة
٢.....	١٤.....	نوع ٢ - المكافآت الشاملة
٩٧٥٨.....	١٠٢٣.....	نوع ٥ - المكافآت
٥.....	٥٢.....	نوع ٦ - الرواتب والبدلات
١١٦.....	١٢.....	نوع ٧ - مزايا نقدية
١٨٢٦٨.....	١٩٠٢.....	جملة بند (١)
		بند (٢) مزايا عينية
١٥.....	١٥.....	نوع ١ - تكلفة أغذية تصرف للعاملين
١٥.....	١.....	نوع ٢ - تكلفة ملابس تصرف للعاملين
٥٥.....	٦.....	نوع ٣ - تكلفة العلاج الطبي للعاملين
٤.....	٣٧٥.....	نوع ٤ - تكلفة خدمات ثقافية واجتماعية ورياضية وترفيهية للعاملين
٢.....	١٥.....	نوع ٥ - مزايا عينية أخرى للعاملين
٦٢٢.....	٦٦٤.....	جملة بند (٢)
		بند (٣) تأمينات اجتماعية
١٢٥.....	١٤.....	نوع ١ - حصة الهيئة في تأمين الشيخوخة والعجز والوقاة
٢.....	٢.....	نوع ٢ - حصة الهيئة في التأمين ضد المرض
٧.....	٧.....	نوع ٣ - حصة الهيئة في تأمين إصابات العمل
٤.....	٤.....	نوع ٥ - حصة الهيئة في اشتراكات نظام المكافآت ..
٢.....	١٩.....	نوع ٧ - تكاليف مساهمة الهيئة في التأمين على العاملات في إجازة لرعاية أطفالهن
١٤.....	١٥٤٩.....	جملة بند (٣)
-	-	اعتماد إجمالي
١٨.....	١٩.....	اعتماد إجمالي تحت التوزيع
٣.....	٢٧.....	اعتماد إجمالي للوظائف الخالية
٢١.....	٢١٧.....	جملة الاعتماد الإجمالي
٢٠٥.....	٢١٤٥.....	جملة مجموعة (٢) الأجور

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

(تابع) التكاليف والمصروفات على مستوى البند والنوع

مجموعة (٣) المصروفات

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		بند (١) خدمات مشتراه
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	نوع ١ - مصروفات صيانة
٥٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	نوع ٢ - مصروفات تشغيل لدى الغير ومقاولى الباطن ...
١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	نوع ٣ - مصروفات أبحاث وتجارب
٨٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	نوع ٤ - مصروفات دعاية وإعلان ونشر وطبع وعلاقات عامة واستقبال ..
٤٠٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٥ - مصروفات نقل وانتقالات واتصالات
٦٥٠٠٠٠٠٠	٦٤١٠٠٠٠٠	نوع ٦ - إيجار أصول ثابتة (بخلاف العقارات)
٨٥٠٠٠٠٠٠	٩٤١٠٠٠٠٠	نوع ٧ - خدمات الجهات الحكومية والمؤسسات
٦٢٧٤٤٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠٠٠	نوع ٨ - مصروفات خدمية أخرى
٧٦٤٩٤٠٠٠٠	٧٦٩٥٠٠٠٠٠	جملة بند (١) ...
		بند (٢) الإهلاك والاستهلاك
٥٣٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٨٠٠٠٠٠٠٠	نوع ١ - إهلاك الأصول الثابتة
٤٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠٠	نوع ٢ - استهلاك الأصول غير الملموسة والنفقات المرسمة ...
٥٧٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة بند (٢) ...
		بند (٣) فوائد
١٨٤٠٥٦٠٠٠٠٠	٢٢٢١٨٢٠٠٠٠٠	نوع ١ - فوائد محلية
١٨٤٠٥٦٠٠٠٠٠	٢٢٢١٨٢٠٠٠٠٠	جملة بند (٣) ...
		بند (٤) إيجار عقارات (أراضى ومباني)
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	نوع ١ - إيجار أراضى
٢٠٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠٠	جملة بند (٤) ...

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون

(تابع) التكاليف والمصروفات على مستوى البند والنوع

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		بند (٦) ضرائب ورسوم
٤٥.٠٠٠.٠٠٠	٢.٠٠٠.٠٠٠	نوع ١ - ضرائب ورسوم مباشرة
٤٥.٠٠٠.٠٠٠	٢.٠٠٠.٠٠٠	جملة بند (٦)
٣٢.٠٠٠.٠٠٠	٣٦.٣٣٢.٠٠٠	جملة مجموعة (٣) المصروفات

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

(تابع) التكاليف والمصروفات على مستوى البند والنوع

مجموعة (٥) أعباء وخسائر

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		بند (١) مخصصات بخلاف الإهلاك
٢٥٠.....	٢٠.....	نوع ٦ - مخصصات أخرى
٢٥٠.....	٢٠.....	جملة بند (١)
		بند (٤) أعباء وخسائر متنوعة
١٠.....	١٠.....	نوع ٣ - تعويضات وغرامات
١٠.....	١٠.....	جملة بند (٤)
٦٠.....	٦٠.....	بند (٦) مصروفات سنوات سابقة
٨٦.....	٨١.....	جملة مجموعة (٥) أعباء وخسائر
٥٤١٣.....	٥٩٠٥٣٢.....	جملة التكاليف والمصروفات

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام

١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتلفزيون

الإيرادات

للسنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥

٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	البيان
		مجموعة (١) إيرادات النشاط
		بند ١ - إجمالي مبيعات إنتاج تام
١٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٥ - مبيعات إنتاج تام (دائن)
١٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	جملة بند (١)
١٤٥٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠	بند ٤ - خدمات مبيعة
-	-	بند ٧ - إيرادات النشاط الأخرى
١٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٤ - عائد المساهمة في رؤوس أموال الشركات التابعة ...
٢٠٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	نوع ٥ - إيرادات متنوعة أخرى
٣٠٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠٠	جملة بند (٧)
١٥٨٠٠٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (١)
		مجموعة (٣) إيرادات استثمارات وفوائد
٤٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	بند ٢ - إيرادات استثمارات مالية من شركات شقيقة ...
٤٠٠٠٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٣)
		مجموعة (٤) إيرادات وأرباح أخرى
-	-	بند ٤ - إيرادات وأرباح متنوعة
١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	نوع ٣ - تعويضات وغرامات
١٢٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٥ - إيجارات دائنة
١٠٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	نوع ٦ - إيرادات أخرى
٣٢٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	جملة بند (٤)
٩٠٠٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠٠٠	بند ٦ - إيرادات سنوات سابقة
٣٥٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	بند ٨ - إيرادات وأرباح غير عادية
١٥٧٠٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	جملة مجموعة (٤)
١٧٧٧٠٠٠٠٠٠	١٧٦٥٠٠٠٠٠٠٠	جملة الإيرادات

١٠ - قطاع الثقافة والإعلام
١٠٠١ - الهيئة القومية لاتحاد الإذاعة والتليفزيون

الموازنة الرأس مالية
للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦

		بيان			
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	بيان	
٥٩٥٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	الاستخدامات الاستثمارية	
٤٧١٨٧٢٠٠٠٠	٤٨٣٣٣٦٠٠٠٠	٦٤٤٧٢٠٠٠٠٠	٥٨٠٠٤٠٠٠٠٠	التحويلات الرأس مالية	
٥٣١٣٧٢٠٠٠٠٠	٥٤٥٣٣٦٠٠٠٠٠	٤٣٣٠٠٠٠٠٠٠	٤٣٣٠٠٠٠٠٠٠	مجموعة (٢) سداد القروض مجموعة (٤) التغيرات في الأرصدة مجموعة (٦) خسائر العام (عجز النشاط) المرسل	
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٣٦٣٦٠٠٠٠٠٠٠	٤١٤٠٣٢٠٠٠٠٠	مجموع التحويلات الرأس مالية	
٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠	٤٧١٣٧٢٠٠٠٠٠	٥١٥٣٣٦٠٠٠٠٠	جملة القروض والتسهيلات الائتمانية	
٥٥١٣٧٢٠٠٠٠٠٠	٥٦٥٣٣٦٠٠٠٠٠٠	٥٥١٣٧٢٠٠٠٠٠٠	٥٦٥٣٣٦٠٠٠٠٠٠	جملة تمويل الموازنة الرأس مالية	

**التأثيرات العامة
لموازنات الهيئات الاقتصادية
للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦**

**تأشيرات الموازنة الجارية
للعام المالى ٢٠١٦/٢٠١٥**

التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية

للعام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦

اولا - التأشيرات العامة التنظيمية :

مادة (١)

يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) تعديل موازنة الهيئة بما يخصص لها من الاحتياطات العامة المدرجة بالموازنة العامة للدولة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فيما يتعلق بالأجور .

مادة (٢)

يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) بناءً على طلب الهيئة استخدام وفور اعتماد بنود وأنواع وفروع مدرجة فى موازنتها لمواجهة مصروف يدخل فى نطاق بنود وأنواع وفروع أخرى دون التأثير على صافى أرباح النشاط بالنقص أو خسائر العام (عجز النشاط) بالزيادة .

كما يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) استحداث بنود وأنواع وفروع فى نطاق التقسيم النمطى الخاص بالهيئات والوحدات الاقتصادية .

أما فيما يتعلق بالأجور فيتم استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .
ويحظر صدور أية قرارات أو موافقات يترتب عليها زيادة قيمة الحوافز والمكافآت التى يحصل عليها العاملون أو أية مزايا مالية أخرى معتمدة ومعمول بها بالجهة إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض الوزير المختص بالإصلاح الإدارى وموافقة وزير المالية .

مادة (٣)

يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) وبعد موافقة وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بالنسبة للاستثمارات زيادة اعتمادات الهيئة مقابل زيادة موازية فى الإيرادات بما تستخدمه مما يرد لها أو يخصص لها من معونات ومنح وهبات وتبرعات محلية وخارجية وإيرادات مجانية لأغراض محددة وتعديل الموازنة تبعاً لذلك وتظهر فى الحساب الختامى ضمن التنفيذ الفعلى لكل من التكاليف والمصروفات والإيرادات .

مادة (٤)

لا يجوز صرف أو تخصيص أية مبالغ لدعم الموارد المالية لصناديق التأمين الخاصة "التكميلية" المنشأة بالهيئات الاقتصادية بما في ذلك نتيجة العمل بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ سواء كان ذلك في صورة مباشرة أو غير مباشرة ، إلا في حدود المخصص أصلاً لهذه الصناديق بالموازنة المعتمدة لها .
كما يحظر صرف مكافأة نهاية الخدمة للعاملين على موازنات الهيئات الاقتصادية .

مادة (٥)

لا يجوز الصرف على اعتمادات مكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداة إلا لمن تستعين بهم الجهات من العاملين من خارج الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية وفي حدود الاعتمادات المدرجة لهذا الغرض ، كما يحظر الصرف للعمال الموسمية على نوع مكافآت شاملة بالأجور على تلك الاعتمادات .

مادة (٦)

يحظر استخدام الاعتمادات المخصصة لفرعي النشر والطبع والدعاية والإعلان في إعلانات غير مرتبطة بتحقيق الأهداف الداخلة في اختصاص الهيئة وبشرط أن تكون لازمة لتحقيق الأهداف .

ويكون الصرف على فرعي مصروفات الحفلات والاستقبال ومصروفات الشئون والعلاقات العامة في الأغراض التي تتعلق بواجبات الوظيفة ومقتضيات الاستقبال والضيافة للمؤتمرات العامة في حدود القواعد التي يقررها الوزير المختص ولا يجوز تجاوز الاعتمادات المدرجة لهذين الفرعين إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء .

مادة (٧)

يحظر استخدام اعتمادات مصروفات الصيانة ومصروفات التشغيل لدى الغير ومقاولي الباطن وأنواع وفروع بند (٦) الضرائب والرسوم أو استخدام وقورها في أية أغراض خلافاً لما هي مخصصة لهما .

كما يحظر استخدام التبرعات والإعانات المخصصة لترقيق ودعم المناطق الصناعية أو الأسواق والمناطق التجارية في غير الأغراض المخصصة لها .

ثانياً - التاشيرات المرتبطة بالأجور :

مادة (٨)

يحظر الصرف على الاعتمادات الإجمالية المخصصة للأجور والمدرجة بموازنة الهيئة إلا بعد توزيعها على مختلف البنود والأنواع والفروع بموافقة وزير المالية (أو من يفوضه) بعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

مادة (٩)

على الهيئات الاقتصادية أن تراعى عند كل تعيين جديد ضرورة استيفاء نسبة ال (٥ / %) المحددة لتشغيل ذوى الاحتياجات الخاصة حسبما نص عليها القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ ، والمعدل بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تأهيل ذوى الاحتياجات الخاصة والكتاب الدورى رقم (٤) لسنة ٢٠١١ بشأن تعيين وتثبيت ذوى الاحتياجات الخاصة وذلك بعد التنسيق مع المجلس القومى لشئون الإعاقة .

ويتعين على كل هيئة اقتصادية التقدم إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ببيان يتضمن مسميات الوظائف ودرجاتها فى حدود هذه النسبة المقررة ومجموع العاملين بالهيئة والعدد الذى سبق تعيينه من ذوى الاحتياجات الخاصة لاتخاذ إجراءات التعيين للعدد المخصص لها من ذوى الاحتياجات الخاصة .

على أن يقوم الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بإبداء الرأى فى ضوء البيانات الواردة من الهيئة وعلى مسئولياتها الكاملة ، وفى حالة الموافقة يتم إخطار الهيئة لاتخاذ إجراءات التعيين للعدد المخصص لها من ذوى الاحتياجات الخاصة ، ثم تقوم الهيئة بموافاة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة بذلك مع الأخذ فى الاعتبار الكتب الدورية الصادرة عن الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة فى هذا الشأن .

مادة (١٠)

بالنسبة للهيئة التي اعتمدت جداول وظائفها أو استحدثت بجداول ترتيب وظائفها مجموعات نوعية جديدة أو تم بها تصويب أوضاع وظيفية قائمة طبقاً للقواعد المقررة ، يراعى أن تتقدم الهيئة إلى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة خلال السنة المالية بمقترحاتها فى شأن إعادة توزيع درجات وظائفها سواء الخالية أو المشغولة والمدرجة بموازنتها على المجموعات النوعية المختلفة الواردة بجداول ترتيب وظائفها بناء على قرارات نقل العاملين لمراجعتها وإقرارها مع تحديد مسميات الوظائف من واقع جداول الترتيب المعتمدة ولا تعتبر هذه التعديلات سارية إلا من تاريخ موافقة وزير المالية (أو من يفوضه) على ألا يترتب على هذا التوزيع تعديل فى أعداد أو مستوى الدرجات بنوع (١) وظائف دائمة بموازنة الهيئة ، ويعتبر سجل استمارة موازنة وظائف الهيئة والمعتمدة من الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ووزير المالية (أو من يفوضه) جزءاً لا يتجزأ من موازنة الهيئة عن ذات السنة المالية واتخاذها أساساً للنظر فى أية تعيينات أو ترقيات أو أى تعديلات وظيفية تطرأ خلال السنة المالية .

مادة (١١)

يراعى بالنسبة للهيئة التي تتقدم بمقترحاتها بشأن اعتماد تقييم أو إعادة تقييم الوظائف بالإدارات القانونية بها الخاضعة لأحكام قانون الإدارات القانونية الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ويجوز أثناء السنة فصل وظائف الإدارات القانونية بموازنتها وذلك بناءً على اقتراح من الهيئة وبعد استطلاع رأى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وبموافقة وزير المالية أو من يفوضه .

مادة (١٢)

يراعى بالنسبة للهيئات العامة الاقتصادية والقومية التي تعد لوائح خاصة أو نظاماً وظيفية خاصة للعاملين بها أن تتقدم للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية بتلك اللوائح أو النظم والتعديلات التي تطرأ عليها لمراجعتها وإقرارها قبل صدور قرار السلطة المختصة .

كما يتعين على تلك الهيئات أن تتقدم للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بهياكلها التنظيمية لدراستها ، كما أن عليها التقدم بجداول ترتيب وظائفها والتعديلات التي تطرأ عليها لمراجعتها واعتمادها .

مادة (١٣)

تحتفظ الهيئات العامة الاقتصادية بموازناتها بأعداد درجات الوظائف الممولة والشاغرة أو التي تخلو أثناء السنة موزعة على المجموعات النوعية المختلفة وذلك على سبيل التذكار .

وتدرج المخصصات المالية لتكاليف هذه الوظائف في الاعتماد الإجمالي الخاص المستقل المدرج بالأجور بموازنة كل هيئة اقتصادية .

ولا يتم الصرف من هذا الاعتماد إلا بموافقة وزير المالية (أو من يفوضه) بعد موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وللأغراض الآتية :

(أ) إعادة تمويل الوظائف الشاغرة المحتفظ بها على سبيل التذكار التي يتم شغلها بذات المسميات وفي ذات المجموعات النوعية وكذلك تمويل الوظائف التي يتم شغلها بالمجموعات النوعية المختلفة باستخدام تكاليف وظائف شاغرة أخرى وفقاً لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية .

وباتباع القواعد المقررة فيها بناء على اقتراح السلطة المختصة .

(ب) تكاليف تمويل الوظائف الجديدة التي تنشأ وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ .

(ج) تعزيز فروق تمويل الأعباء المالية الإضافية للترقيات التى تجربها السلطة المختصة على الوظائف المحتفظ بها على سبيل التذكار بناءً على اقتراح السلطة المختصة .

(د) تعزيز الأعباء المالية اللازمة لتطوير نظم الخدمة المدنية وتحريك للعمالة الزائدة داخل الهيئات العامة الاقتصادية وتطوير مستوى الخدمات الحكومية المؤداة .

مادة (١٤)

يحظر تمويل درجات الوظائف العليا بالهيئات الاقتصادية والقومية الناتجة عن توزيع الاعتمادات الإجمالية المدرجة بموازنة بعض الهيئات للأجور ، ولا يرفع هذا الحظر إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بناءً على عرض وزارة المالية وتحديد المصدر المالى ، ولا يسرى هذا الحظر على الوظائف العليا غير القيادية التى تمول وفقاً لقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية .

مادة (١٥)

ينبغى على الهيئة قبل التقدم إلى السلطة المختصة بمشروعات قرارات شغل الوظائف بمختلف مسمياتها سواء عن طريق التعيين أو الترقية التأكد من ضرورة أن تكون الوظائف المطلوب شغلها واردة بذات المسمى والدرجة فى جداول ترتيب الوظائف المعتمدة واستمارة موازنة وظائف الهيئة - وأنها وظائف شاغرة فى موازنة الهيئة عن ذات السنة المالية التى يجرى فيها شغل هذه الوظائف مع استيفاء الإجراءات والقواعد التى ينص عليها القانون والقرارات المعمول بها فى الهيئة والقواعد المنصوص عليها فى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية .

مادة (١٦)

يوقف شغل درجات المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب إلا فى أدنى درجات التعيين بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ، ولا يجوز استخدام تكاليف وظائف المعارين والحاصلين على إجازات خاصة بدون مرتب والوظائف التى تخلو بالوحدة أثناء السنة فى أى أغراض أخرى إلا بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة وموافقة وزير المالية (أو من يفوضه) .

مادة (١٧)

يحتفظ شاغلو وظيفة كبير بوظائفهم بصفة شخصية لحين انتهاء مدة شغلهم لها ، أو بلوغ سن التقاعد أيهما أقرب .

مادة (١٨)

يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) بعد موافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة نقل العامل بدرجة وظيفته المالية من هيئة إلى جهة أخرى وفقاً للضوابط الواردة بقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية وقوانين وقرارات إنشاء تلك الجهات فى الحالات التالية :

(أ) إذا لم يكن مستوفياً لاشتراطات شغل الوظيفة التى يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية فى الهيئة التى يعمل بها .

(ب) إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الهيئة التى يعمل بها ، على أن يلغى تمويل وظيفته من موازنتها .

(ج) إذا كان زائداً عن حاجة العمل فى الهيئة التى يعمل بها وفق المقررات الوظيفية التى يقرها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ورُشِّح فى إحدى الوظائف المعلن عنها بوحدة إدارية أخرى بمراعاة أحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية على أن يلغى تمويل وظيفته الأصلية بموازنة الهيئة التى يعمل بها أو ينقل هذا التمويل إلى الجهة المنقول إليها دون حاجة لموافقة لجنة الموارد البشرية فى الجهتين المنقول منها أو إليها وإلا وجب اتخاذ إجراءات نقله بقرار من السلطة المختصة بعد موافقة لجنّتى الموارد البشرية بالجهتين المنقول منها وإليها .

(د) العاملون بالهيئات الاقتصادية بالمحافظات المختلفة الراغبون فى النقل إلى جهات قريبة من محال إقامتهم بالمحافظات المختلفة بعد موافقة لجنّتى الموارد البشرية بالجهتين المنقول منها وإليها العامل وذلك وفقاً للضوابط التى يضعها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

مادة (١٩)

يحظر إجراء أية تعاقدات على اعتمادات الموازنة ، ويجوز في حالة الضرورة التعاقد مع ذوى الخبرات من التخصصات النادرة بموافقة رئيس مجلس الوزراء وفقاً لأحكام المادة (١٨) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ ولائحته التنفيذية ، وذلك ما لم تنص قوانين أو قرارات إنشاء الهيئة على خلاف ذلك .

ثالثاً - التأسيسات العامة للتحويلات الرأسمالية :

مادة (٢٠)

يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) وبناءً على طلب بنك الاستثمار القومى أن تقوم وزارة المالية بسداد مستحقات البنك من الأقساط والفوائد طرف الهيئات الاقتصادية فى حدود المدرج لهذا الغرض بموازنة تلك الهيئات وذلك من التمويل الذى تتيحه وزارة المالية لتلك الهيئات بعد استئداء حقوق وزارة المالية طرفها .

كما يجوز لبنك الاستثمار القومى بناءً على طلب وزارة المالية سداد مستحقات الضرائب والجمارك وضرائب المبيعات طرف الهيئات من التمويل الذى يتيحه البنك لتلك الهيئات عن مشروعاتها الاستثمارية .

مادة (٢١)

يجوز لوزير المالية (أو من يفوضه) زيادة التحويلات الرأسمالية فى ضوء المستحقات الفعلية أو أية التزامات مستجدة وذلك مقابل زيادة فى الإيرادات الرأسمالية وتعديل الموازنات تبعاً لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

مادة (٢٢)

تلتزم الهيئة بسداد فائض الحكومة ومستحقات الخزانة العامة المقدرة بموازنتها على دفعات شهرية بواقع ١٢/١ كحد أدنى من هذه التقديرات وتكون المحاسبة النهائية طبقاً للحساب الختامى المعتمد للهيئة .

مادة (٢٣)

لا يجوز للهيئة أن تساهم سواء كان ذلك بشكل عيني أو نقدي في أية استثمارات مالية جديدة غير مدرجة بموازنتها إلا بعد موافقة وزير المالية (أو من يفوضه) وبشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الخزانة العامة .

مادة (٢٤)

يجوز بموافقة وزير المالية (أو من يفوضه) تسوية المديونيات بين الجهات المختلفة وتعديل الموازنات المختصة تبعاً لذلك بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

كما يجوز زيادة رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية نتيجة لتسوية المديونيات المشار إليها آنفاً وتنفيذاً لسياسات الإصلاح المالي والاقتصادي بشرط ألا يترتب على ذلك أية أعباء مالية على الموازنة العامة للدولة .

مادة (٢٥)

تسرى على الهيئات الاقتصادية أحكام القرار رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠٠١ بتعديل النظام المحاسبي الموحد وشرحه وقوائمه المالية والقرارات المعدلة له، ومعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠٠٦ كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد .

كما تسرى على الهيئات الاقتصادية التأشيرات العامة للاستخدامات الاستثمارية الخاصة بالهيئات والوحدات الاقتصادية غير المعاملة بالقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ والواردة بقانون خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ .

مادة (٢٦)

تعتبر التأشيرات الخاصة الواردة بموازنة الهيئة جزءاً من هذه التأشيرات .